

Distr.: General
27 January 2005
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والأربعون

٢٨ شباط/فبراير-١١ آذار/مارس ٢٠٠٥

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنونة
”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“:
استعراض تعميم المنظور الجنساني داخل
كيانات منظومة الأمم المتحدة

بيان مقدم من اتحاد إليزابيث سيتون، والصندوق المسيحي لرعاية الطفولة،
وجماعة السيدة العذراء والراعي الصالح للأعمال الخيرية، ومؤتمر القيادات
الدومينيكية، ومنظمة الكأس المقدسة، والرابطة الدولية للعروض الفنية
للأخوات في العروض، ومنظمة آباء ورهبان مارينول، وراهبات مارينول
للقديس دومينيك، وفيلق الرحمة الدولي، ومنظمة راهبات نوتردام المدرسات،
وجمعية راهبات نوتردام دي نامور، وجمعية الإرساليات الطبية الكاثوليكية،
وهي منظمات غير حكومية تتمتع بالمركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي
والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* E/CN.6/2005/1

المرأة وفرص الحصول على المياه

مقدمة

كثيرا ما تُمنع النساء والبنات الصغيرات، وعلى الأخص في البلدان النامية، من تخليص أنفسهن من شرك الفقر عن طريق التعليم والعمل بأجر، وذلك بسبب عدم توافر فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي.

ونحن نؤكد على الالتزامات الواردة في منهاج عمل بيجين ونؤيدها، واضعين في الاعتبار أن الأهداف لم تتحقق بعد. ونحث الحكومات على الالتزام بالتنفيذ التزاما تاما من أجل بلوغ الأهداف التالية:

١ - ”كفالة توافر مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي على الصعيد العالمي وإنشاء نظم فعالة للتوزيع العام في أقرب وقت ممكن“. (الهدف الاستراتيجي جيم-١، المرأة والصحة (خ)).

٢ - ”ضمان أن تكون المياه النقية متوافرة ومتاحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ وأن تصمم وتنفذ خطط لحماية البيئة وصونها من أجل تنقية الشبكات المائية الملوثة وإعادة بناء مستجمعات المياه التي لحقتها أضرار“. (الهدف الاستراتيجي كاف-٢، الإجراءات التي يتعين اتخاذها (ل)).

٣ - ”تقديم الدعم لتنمية إمكانات وصول المرأة على قدم المساواة إلى الهياكل الأساسية للإسكان والمياه المأمونة. وتكنولوجيات الطاقة المستدامة والميسورة، مثل الطاقة الريحية، والشمسية، وطاقة الكتلة الحيوية، وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة، وذلك من خلال تقييمات للاحتياجات قائمة على المشاركة، وتخطيط الطاقة، ووضع السياسات على الصعيدين المحلي والوطني“. (الهدف الاستراتيجي كاف-٢، الإجراءات التي يتعين اتخاذها (ك)).

ونشير إلى الهدف الإنمائي للألفية (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠) المتمثل في تقليص نسبة السكان الذين لا يستطيعون الحصول على مياه الشرب المأمونة والميسورة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

الحقائق اللازم أخذها بعين الاعتبار:

تشكل النساء غالبية كبيرة من سكان العالم البالغ عددهم بليون شخص العائشين في ”ظروف غير مقبولة“. وكثيرا ما تتعرض النساء والبنات الصغيرات في البلدان النامية

للتهميش بسبب التمييز الثقافي والفقر ونقص التعليم والافتقار إلى التغذية السليمة والصحة، وبسبب عيشهن في أماكن نائية. وفي أغلب الثقافات تتولى المرأة والبنات الصغيرة مسؤولية تزويد أسرهن بالماء. وتستخدم المياه في المنزل لأداء مجموعة متنوعة من المهام التي تستغرق وقتاً طويلاً، ومنها الطبخ، وحفظ الطعام، والاستحمام، ورعاية الأطفال، والتنظيف، والمحافظة على الصحة والنظافة الشخصية، وإنتاج الغذاء، والاعتناء بالمواشي. ونظراً لحكمتهم الغريزية، وسعيهن لسد الاحتياجات الأساسية قبل غيرها، لا تحاول النساء الحصول على التعليم أو العمل بأجر ما دامت أسرهن لا تحصل على كمية كافية من مياه الشرب المأمونة.

وتضطلع النساء بنسبة ٨٠ في المائة من الأعمال المتعلقة بالمياه في العالم. وفي مناطق كثيرة يقطعن مسافات طويلة (تستغرق أحياناً أربع ساعات أو خمساً في اليوم)، وينتظرن ساعات طويلاً أمام الحنفيات العمومية، ويحملن جراراً ثقيلة من الماء تشكل خطراً على الصحة، وكثيراً ما يتعرضن لأخطار العنف الجسدي أو الجنسي خارج أحيائهن السكنية. ومع ذلك فإن هذه النساء أنفسهن يُحرمن من اتخاذ القرارات ذات الصلة بالمياه وتوزيع الموارد.

وفي المجتمعات النامية فإن المرأة تكون على الأغلب مسؤولة عن تدير المياه في المنزل أو في المجتمع المحلي، حيث تقع على عاتقها مسؤولية تحديد مصادر المياه وكميتها وجودتها من الناحية الصحية. وكثيراً ما ترتحل مسافات طويلة بحثاً عن الماء، مما لا يتيح لها الوقت لممارسة أنشطة أخرى، بما في ذلك الزراعة وتجهيز الأغذية والأعمال المدرة للدخل. وتسير النساء والأطفال في المتوسط ما بين ١٠ كيلومترات و ١٥ كيلومتراً، ويقضون ٨ ساعات أو أكثر في اليوم لجلب المياه، ويحملون ما لا يقل عن ٢٠ كيلوغراماً، أو ١٥ لتراً في كل رحلة. ويُقدَّر أن النساء في أفريقيا وحدها يسرن معاً ما يعادل ١٦ مرة المسافة بين الأرض والقمر ذهاباً وإياباً في كل يوم لجلب الماء لأسرهن. ولهذا المساهمة غير المدفوعة الأجر قيمة اقتصادية هائلة. ففي الهند يُقدر أن النساء يقضين ١٥٠ مليون يوم عمل في العام لجلب المياه، وهو ما يعادل خسارة في الدخل الوطني قدرها ١٠ بلايين روبية. (انظر <http://www.arts.mcgill.ca.152-49b/h2o/water/gwater.wfacts.htm>، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة).

ومن المعروف جيداً أن ندرة المياه وتوزيعها والتحكم فيها بصورة غير عادلة تثير الصراعات المدنية والدولية على حد سواء. والنساء والأطفال، باعتبارهم ضحايا العنف والهجرة القسرية، هم أول وأهم ضحايا الحرب.

وإضافة إلى ذلك فإن البلدان التي تعيش فيها نساء فقيرات هي من أفقر البلدان في العالم وأكثرها تخلفا. وهي نفس البلدان التي كثيرا ما تكون مغمورة بالديون، وتتأثر سلبا بالاتفاقات التجارية، ولم تتلق القدر الكافي من المعونة الخارجية الموعودة، وتعاني من عدة نقائص داخلية تحول دون نمو اقتصاداتها ودون تحقيق التنمية المستدامة. وتمارس برامج التكيف الهيكلي الظالمة، ومشروطيات المساعدة الإنمائية الرسمية، واتفاقات التجارة غير العادلة ضغوطا على البلدان النامية لإجبارها على خصخصة الخدمات العامة على نحو لا يُفيد الفقراء، ويحد من ممارسة السيادة الوطنية، ويقلل من مشاركة المواطنين في إدارة مياههم.

وقد أدى تحكّم الشركات الخاصة في خدمات المياه في كثير من الأحيان إلى ارتفاع الأسعار وتدهور نوعية المياه، كما يشكل خطرا على الصحة، بل ويسبب حتى انقطاع المياه، كما شوهد ذلك في مناطق من بوليفيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والفلبين، وأوروغواي، وبيرو، والهند، وموريشيوس، وجنوب أفريقيا، وعدة أجزاء من جنوب شرق آسيا. وينبغي ألا تُعامل المياه، التي هي حق من حقوق الإنسان، كما تعامل السلع التي تُباع لمقدم السعر الأعلى.

بعض المبادرات الإيجابية

- شكلت المنظمات الحكومية والمجتمع المدني والمؤسسات العامة والشركات الخاصة والوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف شراكات في عدد من مناطق العالم من أجل إشراك أصحاب المصالح في المناقشات وفي وضع سياسات متعلقة بالماء تكون أعدل وأكثر شمولا، ولا سيما بالنسبة للنساء والفقراء المحرومين. وتشمل بعض هذه الشراكات الجهات التالية: الشراكة العالمية للمياه، والمنظمة العالمية لتوفير المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع (واش "WASH") (المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، المركز الدولي للمياه والصرف الصحي)، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومجلس المياه العربي، ومصرف التنمية الآسيوي.
- وفي الهند قامت منظمة المسيرة من أجل المياه (Walking for Water)، والتي تمثل محفلا للقرويات من عدة ولايات، بتنظيم النساء في فرق لمستخدمات المياه، مما جعل منهن قيادات قروية، وعضوات منتجات اقتصاديا في المجتمع المحلي. وقام بتخطيط هذا الحدث رابطة النساء العاملات لحسابهن.

سلسلةُ حديثِ المياه الوثائقيةُ (Water Voices Documentary Series) التي يُنتجها مصرف التنمية الآسيوي بمانيلا، الفلبين

- ستساعد الاستراتيجية والبرنامج القطريان (CSP 2005-2009) اللذان اعتمدهما مصرف التنمية الآسيوي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ حكومة نيبال في العمل على إيجاد توازن أفضل بين مختلف مناطق البلد، وتحسين إمكانية حصول الفقراء على الخدمات الأساسية ومن فرص النهوض. كما سيساعدان على سد احتياجات أكثر الفئات معاناة من الحرمان، مثل النساء.

مصرف التنمية الآسيوي بمانيلا، الفلبين

- تسعى الشراكة المائية القطرية الكينية، التي بدأ تنفيذها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، إلى ضمان مشاركة "الأطراف المعنية بالمياه في شؤون المياه" على نطاق واسع وبشكل متسق. وستسمح الخطط الهادفة إلى إدماج مفهوم "الحكمة المائية" المستخلصة من الممارسات الجيدة داخل المجتمعات الأصلية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة بتوسيع نطاق المشاركة بما يتجاوز الوكالات الحكومية، التي ما زالت حتى الآن صاحبة الصوت الوحيد المسموع في المداولات.

الشراكة العالمية للمياه، www.gwpforum.org

توصيات

إن عدم حصول ١,١ بليون من الناس (سدس سكان العالم) على مياه الشرب المأمونة، وعدم حصول ٢,٤ بليون على خدمات الصرف الصحي الأساسي هي سبب كاف لتضافر جهود المجتمع العالمي من أجل اتخاذ إجراءات سريعة باسم المصلحة المشتركة لهذه الشعوب ولسد احتياجاتها الأساسية.

ومن ثم، فإننا نحث على إعادة التأكيد على كون المياه حقاً من حقوق الإنسان، وعلى احترام هذا الحق، والاعتراف بأن الحكومات هي صاحبة المسؤولية النهائية عن حماية هذا الحق لجميع المواطنين، ولا سيما أفقر النساء والأطفال وأشدهم تعرضاً للضرر.

والإدارات المحلية هي الأقدر على رصد الموارد المائية وحمايتها وإدارتها. غير أنه ينبغي للحكومات المركزية سن لوائح حمائية، وتوفير الأموال والخبرة الفنية والتدريب. وحيثما اقتضت الضرورة القصوى إشراك القطاع الخاص في إيصال المياه، يتعين على الحكومات

فرض قيود صارمة على الاتفاقات وإخضاعها للرقابة والرصد وتقييمها، مع الأخذ بالرأي المحلي، وتوفير ضمانات شاملة ببقاء الماء ملكا عاما.

وينبغي إشراك النساء والبنات الصغيرات على جميع المستويات المحلية والوطنية وعلى مستوى الشركات، باعتبارهن شريكات على قدم المساواة، في عمليات التدريب وصنع القرار ذات الصلة بإدارة المياه، بحيث تراعي السياسات والبرامج المائية المنظور الجنساني. وينبغي أن تعطى الأولوية للتدريب على المستوى المحلي في مجالات القيادة والتنظيم والنظافة الصحية وغير ذلك من المسائل المتعلقة بالمحافظة على مأمونية الإمدادات المائية، عند إقامة نظم إيصال المياه إلى السكان.

وعلى البلدان النامية التي لم تعالج بعد الاحتياجات المتعلقة بالحصول على المياه المأمونة والصرف الصحي، القيام بذلك تحقيقا للمصلحة العامة لجميع مواطنيها.

وحيث إن مصادر المياه وتدفعها ليسا محدودين بالحدود الوطنية، فإننا نحث على إنشاء فرقة عمل دولية تقوم بدراسة هذه المسائل وتقديم توصيات من أجل إدارة دولية للحق في الماء تراعي المنظور الجنساني وتطبقه على المجاري المائية المشتركة.

ونعرب عن ارتياحنا وتشجيعنا لتلك الحكومات التي تؤيد الإلغاء التام لديون أفقر البلدان. وفي غالبية الأحوال أدت مدفوعات خدمة الديون إلى شل البلدان الفقيرة وتعجزها تماما عن بناء الهياكل الإنمائية الأساسية للمنظم التي تحتاج إليها شعوبها، أو تعجزها أن تبني سوى قدر ضئيل من تلك الهياكل. ونحن نحث بلدان مجموعة الثمانية والمؤسسات المالية الدولية على تنفيذ عملية عادلة وديمقراطية لإلغاء الديون في أسرع وقت ممكن.

ونشجع على إنشاء شبكات بين الحكومات والوكالات الدولية وجهات الإمداد بالمياه، بما يسمح بتقاسم أفضل الممارسات والنماذج الناجحة، وتجنب المزالق، وخدمة المصلحة العامة على نحو يتسم بالعدالة والجودة.